

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com

ذُحَاف الرِشدي

قبل عامين وتحديدا في ابريل 2010 خرج النائب الفاضل علي الراشد بمقترحات لتعديل الدستور وأبرز ما جاء فيها زيادة عدد النواب إلى 72 نائبا، في كل دائرة 12 نائبا، مع استحداث دائرة سادسة، وعدم استجواب رئيس الوزراء من دون وجود تزكية لصحيفة الاستجواب من 9 نواب، إضافة إلى تعديل مادة الاستجواب ليصبح تقديمه عبر 5 نواب لا نائب واحد، واشترط في تعديلاته أن طلب عدم التعاون مع رئيس الوزراء يعتبر باطلا ما لم يكن موقعا من 15 نائبا بدلا من 10 نواب كما هو معمول به حاليا.

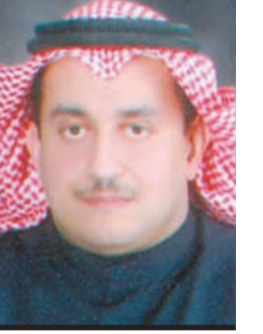
هذا مختصر تعديلات النائب الراشد والتي طرحها على طاولة البحث وأعلنها في مؤتمر صحفي قبل عامين، والقارئ السياسي لهذه التعديلات يجد فيها تحييدا لآلية الاستجواب بحسب اقتراحات الراشد التي تنص على رفع كتاب الاستجواب من 9 نواب

72 نائبا للراشد

و75 نائبا للجيبي

للجيبي

نوافذ



nasser@behbehani.info

د. ناصر بهبهاني

أنا على استعداد بصفتي مواطنا كويتيا، وكثيرون ربما مثلي، لأن أقبيل كل هذا الصراع والصراخ مهما بلغ مداه بين نواب مجلس الأمة، بشرط واحد، هو أن يكون هناك نتيجة تذكر من كل هذا «الطحن» الذي يبدو انه بلا طحين.

تخيلوا أن يصل بنا النواب إلى هذا المستوى، ويجعلوننا نفكر في قبول ما يهبطون إليه من سجاتلات، بشرط أن يعطونا نتيجة إيجابية، وفي حال كانت هناك نتيجة، فهي تأتي على حساب الحكومة وليس على أساس قوانين تنموية لها بعد مستقبلي، أي أن النواب عندنا يعملون على طريقة الذي يكرم من جيب غيره، فهم يكرمون

أسماك النواب

وطحينهم

بدلا من نائب واحد كما هو معمول به الآن، ما يعني جزئيا تعطيل الرقابة النيابية أو الحد منها. في حين أن النائب الفاضل فيصل الجيبي وبتعديلاته المقترحة للدستور طلب رفع عدد النواب إلى 75 وإخراج الوزراء من عضوية المجلس واشترط موافقة المجلس على الحكومة بعد تشكيلها، وهنا اقتراحاته تصب في صالح توسعة رقعة الدور الرقابي.

هنا نحن أمام مطالبتين: الأولى تحد من الآلية الرقابية والثانية توسع مساحة الرقابة، وفي رأيي أن القضية ليست قضية حد من الرقابة أو توسعة مساحتها، القضية هي أن يتم تطبيق الدستور الحالي بكامل مواده غير منقوصة، ومسألة البحث في التعديلات الدستورية هي قفز على المنطق سواء كانت مع أو ضد الرقابة، مهما كانت النوايا سليمة. شخصيا، أنا ضد مبدأ تنقيح الدستور أو تعديله

من جيب الحكومة لتثبيت مقاعدهم البرلمانية في المرات المقبلة من الانتخابات. لذلك فإن إقرار زيادة الرواتب، صحيح انه يفرح المواطن، ولكنه أيضا يرهق مستقبل الدولة في حال لم تكن هناك مشاريع تنموية لها صفة ديمومة الانتاج. فالزيادات الحاصلة اليوم، لا يقابلها إيجاد مؤسسات انتاجية تغطي الأعباء المقبلة لميزانية الدولة. فالنواب يسعون لترفيه المواطن على مبدأ إطعام سمكة وليس تعليم الصيد أو حتى توفير السمارة. وكلي لا يعتقد أحد بأن هذا الكلام ضد تحسين الأوضاع المعيشية، أقول بأن المسألة تتعلق بطريقة استغلال النواب لنقاط إنسانية لكسب شعبية غير

أو أيا كانت مسميات الدعاة لمثل هذا الإجراء، لأنه ومنذ 50 عاما لم يتم تطبيق إلا مواد معينة من الدستور بشكل انتقائي أحيانا من السلطة وأحيانا من النواب أنفسهم، ولو طبق حرفيا لكننا أفضل بلد في العالم، ولكن ولأنه لم يطبق أصلا بشكل كامل نجد أننا نعيش ذات الأزمات السياسية منذ السبعينيات إلى اليوم.

كل أزماتنا السياسية وما انضوى تحتها ونبت من مشكلات وفساد مالي وإداري سببها عدم تطبيق الدستور، ادعوا إلى تطبيق الدستور بشكل كامل قبل أن تدعوا لتلقيحه أو تعديله، المشكلة لم تكن يوما في الدستور بل في تطبيق مواده بانتقائية.

توضيح الواضح:

مشكلتنا ليست في الدستور الحالي الذي بين أيدينا، بل في التطبيق سواء على يد الحكومة أو على يد المجلس.

مشروعة من خلال التركيز على اللحظة الآنية دون وضع دراسة حقيقية للواقع الاقتصادي مستقبلا، أي يفترض مع حماس النواب غير المحدود تجاه الزيادات، أن يكون لهم حماس مواز تجاه إصدار قوانين أخرى ذات طابع تنموي، أو على الأقل وبحسب أضعف الإيمان، إذا لم يكن لديهم هذا الحماس، فليتوقفوا عن الصراع والمشاحنات كي يتيحوا للبلد أن يتطور وينمو، وألا يتحول المجلس إلى ساحة لتصفيات حسابات طائفية واجتماعية. لذلك قلت في بداية المقال.. مستعدون لتحمل كل هذا الطحن على أن يكون هناك طحين يؤكل.



aljaser\_b08@hotmail.com

تويتير @baselaljase

باسل الجاسر

بهذا التحذير نردع

كمجتمع الخطيب

الذي لا يتقي الله

يزعجني بعض خطباء الجمعة في بعض مساجدنا في هذا الوطن عندما يثيرون المواضيع الطائفية أو يكفرون المجتمع بناء على فهم سقيم لديننا الحنيف وكنت فيما مضى أنأى بنفسي عن هؤلاء الخطباء بهجر هذا المسجد وازهد لمسجد آخر، ولكن مع ما يشهده وطني من شحن طائفي منظم يقوم به سياسيون وتيارات وتوجهات دينية، وخصوصا مع تقاعس وزارة الأوقاف التي بدل أن تشدد في رقابة الخطباء في ظل هذه الهجمة وجدناها ترفق حتى الرقابة اللاحقة التي كانت تتأتى من خلال تسجيل الخطبة. فوجدت أنني كمواطن يقع على عاتقي واجب وطني يتمثل بضرورة التصدي لمثل هؤلاء الخطباء - وهم قلة ولله الحمد - وتطبيقا للمبدأ الوطني القائل بأن كل مواطن خفير، فبدأت منذ أكثر من شهر تقريبا وحذرت أحدهم بعد أن خطب خطبة ملئت بالطائفية بصورة مدمجة فخرجت من المسجد وأندرت عبر تويتير إن عاد لمثل هذه الطائفية وبث الكراهية فإنني سأقوم بتسجيل الخطبة وأشكوه لدى المخفر.

وبالفعل حضرت الجمعة التالية ومعني جهاز تسجيل صغير اشتريته مخصص لهذه الغاية ولكنني لم أجده ووجدت خطيبا آخر هادئ وكانت خطبته مملوءة بالوعظ السليم الرشيد، وحضرت بالجمعة التي أعقبته فوجدت صاحبنا وإذا به قد توقف بالفعل عن الطائفية ولكنه آتحفنا بتكفير المجتمع كله لأنه لا يطبق الشريعة كفرا يصل لحد الإخراج من الملة مستندا على الآية الكريمة 44 من سورة المائدة والتي قضى بها العزيز جلا وعلا (إننا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) ويعيد ويزيد هذا حكم الله ومن لا يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون. ودلس علينا بأن اجتزأ الفقرة الأخيرة وترك ما جاء بالآية ككل لأن الباري عز وجل كان يخاطب اليهود الذين نزلت عليهم التوراة ولا يجوز إنزالها على المسلمين والمؤمنين الذين جاءوا للمسجد ملبيين بدعوتهم مسبحين ذاكرين حامدين لفضله سبحانه ليفاجئهم هذا الخطيب ليجعلهم كفرة خارجين من الملة ولا حول ولا قوة إلا بالله.. كل هذا قمت بتسجيله ولكنني لم احذره منه فوصلت لباب مخفر شرطة المنطقة فتراجعت وقلت لن أشكوه إلا بعد تحذيره فإن انتهى فيها وهذا غاية المطلوب وإن لم ينته فليتحمل ما سيأتيه.. وأوصلت له هذا عبر تويتير أيضا وقلت له موعدنا الجمعة القادمة.

وجاء الموعد وحضرت للمسجد متسلحا بجهاز فللم يكن صاحبنا خطيبها ووجدت خطيبا آخر لا أعرفه شخصيا ولكنني أحترمه إلا أن خطبته لم يأت فيها ما يسيء ليس لنسيج المجتمع ولا لتكفيره بشكل صارخ.. وإنما قام بتحليل الحكومة عدم تطبيق عقوبة الإعدام على من يتعدى على النبي ﷺ ومطالبها إياها بأن تتقي الله ولم يحمل أو يذكر شيئا عن مجلس الأمة وهو المعني بتشريع القوانين، وبعد الصلاة والتسنن برزت له بعد أن قررت ألا أشكوه، بالرغم من أن الخطبة مسجلة لدي وبها ما يستحق الشكوى لأنني لم احذره فناقشته ولفت نظره وحذرت. واليوم أعلنها للملا بانني سأحضر خطب الجمعة وسيكون معي دائما جهاز التسجيل الخاص بي وسأسجل الخطبة وكل خطيب سيسيء ويتدخل بالسياسة أو يكفر المجتمع الكويتي أو يسيء لشركائنا بالوطن فإنني والله وتالله سأقوم بتقديم شكوى عليه ودون تحذير وفي أقرب مخفر للمسجد وهذا تحذير لجميع السادة الخطباء. كما أنني أدعو اخواني المواطنين للقيام بما سأقوم به فالأمر لا يتطلب حتى جهاز تسجيل خصوصي فالنقل يكفي فيه جهاز تسجيل يفي بالغرض وعند الإساءة لقيم المجتمع قدما شكوى مدعمة بالتسجيل لدى أقرب مخفر للمسجد، وهذا ما أدعو اخواني وشركاءنا بالوطن من أبناء الطائفة الشيعية الكريمة للقيام به عندما يظهر من خطبائهم من يسيء لآخوانهم السنة فلنحم وطننا ولحمة شعبنا وتعاضده من العنصريين والطائفين والمتمزتين ولنوقفهم عند حدود القانون وإلا فإنهم سيعاقبون وفق مقتضياته، فالمؤسف أن منابر الله هي الوحيدة اليوم التي تمارس عليها الشجاعة والبطولات الورقية فصاحبنا الذي كفرننا جهازا نهارا وفي بيت الله عز وجل لديه برنامج تلفزيوني ولديه زاوية صحافية ولكنه شديد التقوى فيهما ولا يتجاوز على أحد ولكن على المنبر يصير فارس الفرسان الذي لا يشق له غبار لا لشئى سوى لضعف رقابة وزارة الأوقاف التي تطبق عقوبات أقصاها وربما ما يحد أسباب هذا الاستفساد الوقف عن الخطابة فهي عقوبة تضمن المرتب ولكن دون أداء العمل وصاحبنا كثير سفر فهل من مدكر؟

والدين والسخرية من المتدينين أو الشخصيات الدينية فهذا لا يعد إبداعا بل فنا تجاريا رخيصا ضيق الأفق غير هادف ولا ينفع المجتمع في شيء فإذا أضيفت إليه الدوافع السياسية أو الفكرية التي تحركه من وراء الستار يصبح أداة بيد الآخرين ويفقد قيمته كفن راق ومسؤول وعندئذ لا يد من التصدي له بحكم القانون الذي يجرم ازدراء الإسلام.

الملاحظ أن الباحثين عن الشهرة في عالما العربي في ازدياد وهم يدركون أن أقصر طريق لنيل الشهرة هو في تطبيق قاعدة «خالف تعرف»

والدين والسخرية من المتدينين أو الشخصيات الدينية فهذا لا يعد إبداعا بل فنا تجاريا رخيصا ضيق الأفق غير هادف ولا ينفع المجتمع في شيء فإذا أضيفت إليه الدوافع السياسية أو الفكرية التي تحركه من وراء الستار يصبح أداة بيد الآخرين ويفقد قيمته كفن راق ومسؤول وعندئذ لا يد من التصدي له بحكم القانون الذي يجرم ازدراء الإسلام.

الملاحظ أن الباحثين عن الشهرة في عالما العربي في ازدياد وهم يدركون أن أقصر طريق لنيل الشهرة هو في تطبيق قاعدة «خالف تعرف»

فكرة



سلطان إبراهيم الخلف

في عالما العربي لاتزال إبداعاتنا في ميادين العلم والثقافة والأدب والفنون متواضعة جدا إن لم نقل معدومة، ومع ذلك فعندما صدر حكم قضائي بسجن عادل إمام على خلفية ازدرائه للإسلام اعتبر ذلك الحكم حربا على الإبداع وعاثقا أمام ازدهار الفن وانطلاقة الفنان، بينما عالما العربي بغص بالكثير من المشاكل التي يمكن أن يعالجها الفنان تتعلق بقضايا الطفل والمرأة والحرية والبطالة والفقر والتعليم وغيرها وهي ميادين يمكن أن يبدع فيها الفنان ويقدم خدمة ثقافية كبيرة لمجتمعه، لكن أن يكون هدفه هو ازدراء

ازدراء الدين

ليس إبداعا

نقطة من أول السطر



«واحد مننا»

«يا عم متسألنيش أنت هترشح مين؟ ولا تقولي خلاص هما شالوا العشر مرشحين.. سليمان والشاطر ولا أبوإسماعيل.. ولا استبعدوا شفيق ولا رجعو.. أنا مش عارف أسماءهم أصلا.. هو في حد فكرنا؟»، هكذا قال عم صلاح، عامل النظافة البسيط، وهو يتكلم مع صديقة الحاج سيد الذي يعمل حارسا لأحد المساجد.

بالفعل لقد بدأ عم صلاح ومن على نفس مستواه من البسطاء في الشارع المصري يفقدون الأمل في أن يكون على خريطة التغيير السياسي مكان لهم.. فبسطاء مصر لا تعنيهم «حرية الفكر» أو «حرية التعبير السياسي».. بسطاء مصر يبحثون فقط عن المسكن والعمل والعيشة الكريمة ليس أكثر. هؤلاء لا يهمهم أن يفوز رئيس «إخواني» أو

«يساري» أو حتى من «الفلول»، ولكن فقط ينتظرون من يتذكرهم، ويضعهم على خريطة الطريق لكي يشعروا بأنهم «أحياء».

فرد الحاج سيد قائلا: والله عندك حق يا صلاح يا أخويا أنا مش فارق عندي مين يجيي رئيس أنا عايز واحد «يعيشني أنا وولادي عيشة أقل من العادية لأننا ميتين، ويا ريتي يخلي المدرسين يشرحوا في

masri77@hotmail.com \_ a.sabry@alanba.com.kw \_ @masri77

أحمد صبري

المدرسة، عشان ابني يتعلم أنا مش قادر أديله دروس بره».

في هذه اللحظة دمعت عيننا عم صلاح وقال بحزن: «يبقي ربنا فينا، ويعرف ان المرض بيكسر ويعجز واحنا ولا عارفين نتعالج ولا نشتغل.. إحنا عايزين واحد حاسس بينا ومننا، يبقى ابن بلد، ويقدر اللي شقيان».

فقام الحاج سيد من مكانه واحتضن عم صلاح ومسح دموعه بيده وربت على كتفيه وقال: لا تقلق يا صلاح أنا متفائل خير إن شاء الله.. مصر تعبت قوي وربنا هيدينا رئيس يحس بينا، ويراعينا ويشغل عيالنا، عشان نفيد مصر ونستفيد إحنا كمان، مش عشان يمص دمننا ويغتني هو.. وإلا هنبقي كأنك يا أبو زيد ما غزيت.. قول معايا يا صلاح: يا رب».